

بيان اللاعودة

بعد توقيع وزارة التربية الوطنية والنقابات "الأكثر تمثيلية" بتاريخ 13 نونبر 2013 محضرهما المشؤوم القاضي بإجراء مباراة لحاملي الشهادات، وما خلفه من استياء عام في صفوف حاملي الماستر، تخوض التنسيقية الوطنية لحاملي الماستر لموظفي وزارة التربية الوطنية برنامجها النضالي بإضراب لسبعة أيام تتخلله وقفات ومسيرات احتجاجية بالتنسيق مع المجازين المقصيين من مرسوم الترقية وفي إطار اتحاد التنسيقيات الوطنية، للرد على الوزارة التي مازالت على عهد إكراه موظفيها في الخضوع لقرارات لا تبغي منها إلا ضمان توازن مالي لا يستحضر إلا حين يتعلق الأمر بقوت الشغيلة والكادحين، على حساب الشق الاجتماعي بالاستناد إلى نزعة قرارية وتحكيمية بائدة، تنأى كل البعد عن حاجات حاملي الشهادات التي أكدت التنسيقية مرارا في حواراتها مع الوزارة أنها حاجات تخدم مصلحة المدرسة العمومية على جميع المستويات، على اعتبار أن هذه الشهادات هي قيمة مضافة لقطاع التربية والتكوين بالرغم من أنها لم تستثمر ولو قرش واحدا في تأهيل حاملها، ولن تكلف الوزارة المعنية غير ترقية "البعض" من حاملها إلى السلم 11 وتغيير إطار من يرغب في ذلك. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن ملف التنسيقية الوطنية لحاملي الماستر لموظفي وزارة التربية الوطنية هو إثراء لمالية الدولة و مكسب للمدرسة العمومية، وما يحول دون الاستفادة من هذا المورد هو المرسوم الوزاري 2.11.623 القاضي بمنع حاملي الشواهد من الاستفادة من حقهم العادل والمشروع، لكونه مرسوما ممنوحا يترجم العشوائية التي تميز تدبير الموارد البشرية في وزارة التربية الوطنية. وبناء على ذلك تعلن التنسيقية الوطنية لحاملي الماستر لموظفي وزارة التربية الوطنية:

- رفضها الثابت والمطلق لمذكرة المباراة 13.561 الصادرة بتاريخ 19 نونبر 2013 التي تعتزم الوزارة تنظيمها في شهر يناير 2014، بناء قرار وزير التربية الوطنية 1328.13 (13 مارس 2013) والمكرر لمقتضيات مرسوم العار 2.11.623 المؤرخ ب 25 نونبر 2011 الهادف إلى تأزيم الوضع المادي والاعتباري للشغيلة التعليمية.
- حق الترقية بشهادة الماستر أو ما يعادلها دون قيد أو شرط، مع احتساب الأثر المادي والإداري من تاريخ الحصول على الشهادة.
- تغيير الإطار وفق ما يلائم الشهادة بعيدا عن ترقيعات وزارة التربية الوطنية وهذيانها حول : المواد المتأخية، المواد المتقاربة...
- مطالبته الوزارة المعنية بسحب مذكرة المباراة التي عممتها على النيابات الإقليمية يوم الأربعاء 20 نونبر 2013، والعمل على فتح حوار جاد ومسؤول مع التنسيقية لإيجاد حل عادل ومنصف لملفها.
- دعوتها الحكومة إلى تحمل مسؤوليتها التاريخية والقانونية والسياسية في المآل الكارثي لواقع قطاع التعليم الذي يعجز بكل المصائب والاختلالات، ومن بينها ملف حاملي الماستر، علما بأنه لن يكلفها سوى تغيير فقرة صغيرة من الجريدة الرسمية.
- استنكارها الشديد انخراط النقابات في توجهات الوزارة وخضوعها لإرادتها، والركون إلى المؤامرة التي تنسج الوزارة خيوطها بتوقيعها على محضر 13 نونبر 2013 الذي يعد تراجعا خطيرا على حقوق ومكتسبات حاملي الماستر وعموم الشغيلة التعليمية.
- مطالبته حاملي الماستر الذين ينتمون إلى النقابات الموقعة على المحضر "والتي لا تدعم مطالبنا" إلى تجسيد عضويتهم فيها، إلى حين تقديمها مسوغات مقنعة على توقيعها محضر/العار/المهزلة الذي لا يستند إلى معطيات واقعية، ودعوتها إلى تصحيح خطنها التاريخي.
- تحيي عاليا النقابات الديمقراطية الداعمة لملفها العادل والمشروع، وتطالبها بمزيد من الدعم بالحضور الفعلي في محطاتها النضالية.

وفي هذا السياق نؤكد التزامنا الثابت بالنضال الوجدوي في إطار " اتحاد التنسيقيات الوطنية" وحرصنا على إنجاحه وتقويته ، لكونه يجسد الوحدة النضالية "المطلوبة" لصد العدوان الهجمي على الحقوق والحريات النقابية، وفي مقدمتها الحق في الإضراب والتنظيم والاحتجاج، كما ندعو قوات القمع إلى التزام الحياد في نضالنا ضد وزارة التربية الوطنية إلى حين إيجاد حل منصف وعادل لملفنا. وعليه نعلن فتح الإضراب لسبعة أيام قابلة للتمديد، تتخللها أشكال احتجاجية نوعية ومتنقلة حتى تحقيق مطالبنا الشرعية والمشروعة كاملة وغير منقوصة، تبدأ بوقف احتجاجية واعتصام أمام مقر وزارة التربية الوطنية يوم الاثنين على الساعة العاشرة صباحا. وستعلن التنسيقية على باقي الخطوات النضالية في حينها.

وفي الأخير نهيب بمناضلاتنا ومناضلينا في ربوع المملكة الالتحاق بمعركتنا المفصلية في الرباط، إلى حين تحقيق مطالبنا التي لم تعد تقبل التأجيل، وألا يتخلفوا عن المعركة خوفا من الاقتطاعات اللصوصية الجبانة التي ستكلفهم أضعافا من الدل والعار طيلة مسارهم المهني.

عاشت التنسيقية الوطنية لحاملي الماستر لموظفي وزارة التربية الوطنية حرة ومناضلة وديمقراطية.